

طلب اشتراك خدمة

التاريخ :

رقم العقد :

موبى ناب

- الفرع :
- رقم الحساب :
- رقم العميل :
- اسم العميل :
- رقم الهاتف :
- البريد الإلكتروني :
- الغرض :

أفوض المصرف بخصم الإشتراك الشهري في خدمة موبى ناب .. وأطلعت على الشروط والأحكام
المبينة خلف الطلب وقائمة الأسعار من شبك الخدمة الإلكترونية بالمصرف وطريقة الاستخدام
ووافق عليها .

توقيع العميل

.....

بيانات تملأ بمعرفة المصرف

التوقيع

اسم الموظف المختص :

الختم

اعتماد مدير الفرع :

الختم

اعتماد المراجع الداخلي

التعريفات

خدمة موبى ناب (MOBI NAB) .. هي اختصار لـ MOBIL NORTH AFRICA BANK

هذه الخدمة لتمكين عميل المصرف المشترك بها أو وكيله أو الوصي الشرعي من الاطلاع على حسابه المصرفي بواسطة هاتفه النقال وتفاصيل الخدمة محددة في الموقع الالكتروني للخدمة www.musrefy.ly وكيفية الاستخدام والشروط قابلة للتغيير دون سابق إعلان ويتم عرض كل جديد يخص الخدمة في الموقع المذكور.

الأحكام والشروط:

- العميل مسئول مسؤولية كاملة عن رقمه السري وأرقام الخدمة وإبلاغ المصرف بتغيير رقم الهاتف النقال.
- يوافق العميل المشترك على التعليمات المبلغة إلى المصرف بواسطة الرسائل القصيرة SMS والمكالمات الصوتية التفاعلية IVR والرسائل التفاعلية USSD نقاط البيع POS تعتبر ملزمة وان المصرف وحده هو الجهة التي لها أن تصدر بيان حول استلام التعليمات ومحتوياتها وتعتبر الشهادة الصادرة عن المصرف بهذا الصدد دليل نهائي وحاسم وملزم قانوني.
- يوافق العميل (المشارك) على الرسوم المحددة من قبل المصرف نظير الاستفادة من هذه الخدمة ويخول خصمها من حسابه الجاري طرفه ويوافق على أي تعديلات مستقبلية تتم في قيمة الخدمة أو العملات الخاصة بها من قبل المصرف دون الرجوع إلى العميل وللمصرف الحق في إلغاء الخدمة بتقديم طلب بالفروع.
- يقر العميل بأنه قد اطلع على قائمة الأسعار بالمصرف وموافقته على خصم القيمة من حسابه.
- يكون من المعلوم لدى المشترك بأن الشركة المزودة لهذه الخدمة قد التزمت بالمحافظة على السرية التامة لكافة البيانات التي تمر عبر شبكتها وأجهزتها ويعدم تداولها بأي شكل وبمسؤوليتها حيثما ما يخالف ذلك.
- يلتزم العميل بهذه الخدمة بالمحافظة على كلمة السر الخاصة به ويفضل أن يقوم بتغييرها من حين لآخر بالطريقة التي تعمل بها الخدمة.
- يلتزم العميل باستخدام الخدمة في الأغراض المعدة لها فقط وان يتحمل المسؤولية القانونية الكاملة عن أي محاولة استخدام بصورة تخالف القوانين المعمول بها.
- لا يتحمل المصرف بأي حال من الأحوال أية مسؤولية قانونية نتيجة تسرب معلومات شخصية مصرفية عن المشترك في الخدمة من هاتفه النقال ومثال ذلك إطلاع الغير على هذه المعلومات بسبب إهمال المشترك أو ضياع هاتفه النقال أو لأي سبب آخر.
- يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله شخصيا ويكفون لها حجج الوثائق الرسمية.
- يقر العميل بأنه يخلى مسؤولية المصرف والشركة المزودة للخدمة قانونيا بسبب ما قد يلحق به من أضرار ولا يحق له المطالبة بأي تعويضات أو التزامات نتيجة أي أعطال فنية أو قصور أو أخطاء في منظومات الخدمة أو في شبكات الاتصالات تؤدي إلى انقطاع الخدمة أو عدم الاستفادة من الخدمة جزئيا أو كليا أو عدم اكتمال حركة مالية أو ظهور خطأ في قيمتها أو إيقاف إرسال واستقبال الرسائل القصيرة أو المكالمات الصوتية أو أي تقنية أخرى تعتمد عليها الخدمة أو عدم تواجد تغطية لأي فترة وفي أي مكان أو لأي أسباب أخرى وليس على المصرف أو الشركة المزودة للخدمة أي مسؤولية قانونية جراء ذلك.
- يقر العميل بأنه يخلى المصرف والشركة المزودة للخدمة من المسائلة القانونية بسبب ما قد ينتج من عدم التزام المشترك بهذه الشروط والتعليمات وسوء الاستعمال للخدمة من قبله أو من أي طرف آخر أو نتيجة عدم المحافظة على الرمز السري باعتبار ان السرية حول الرمز السري من مسؤولية المشترك القانونية وحده وليس على المصرف أو الشركة المزودة للخدمة أي مسؤولية قانونية جراء ذلك.
- للمصرف ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالاشتراك في الخدمة أو إيقافها أو حججها مؤقتا أو إلغائها دون إبداء أية أسباب أو حاجة لإشعار العميل بذلك ودون أن يكون للعميل الحق في المطالبة بأي تعويض أو استرجاع قيمة الاشتراك.
- يلتزم العميل صاحب الحساب في حال ما إذا كان حسابه يتم إدارته بواسطة وكيل أو وصي شرعي، بإخطار المصرف فور انتهاء الوكالة أو الوصاية الشرعية وفقا للقانون وذلك حتى يتسنى إيقاف الاشتراك في الخدمة حفاظا على السرية المصرفية، ولا يتحمل المصرف المسؤولية أيا كان نوعها إذا خالف العميل أو الوكيل أو الوصي الشرعي ذلك.
- يخصم الاشتراك شهريا من حساب الزبون اعتبارا من تاريخ موافقة المصرف على طلب الاشتراك، وقيمة أسعار الخدمات قابلة للتعديل من قبل المصرف دون الرجوع إلى العميل دون أدنى مسؤولية قانونية وتظل الخدمة سارية ما لم يتقدم المشترك بطلب الإلغاء.
- يخضع هذا الاتفاق للقوانين واللوائح والتشريعات الليبية المعمول بها في ليبيا ويختص القضاء الليبي بالنظر في النزاعات التي قد تنشأ عنه.